

الكاتب: د/ عادل خالص
أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي – فاس-
المغرب
عنوان المقال: الحماية الفرنسية
وانعكاساتها على الأسواق الأسبوعية
بالمغرب

البريد الإلكتروني: adilkhales77@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/05/20 تاريخ القبول: 2019/06/18 تاريخ النشر: 2019/06/30

الحماية الفرنسية وانعكاساتها على الأسواق الأسبوعية بالمغرب

French protectorate and its impact on the weekly Souks in Morocco

الملخص بالعربية:

كانت العلاقات التجارية بين الأسواق الأسبوعية والمدن المغربية علاقة انفتاح اقتصادي، فبين المدن والموانئ هناك شبكة طرق للاتصال، وهذه الخطوط الرئيسية تمر بمحاذاة الأودية وبأكبر الأسواق الأسبوعية التي تعتبر صلة وصل وأماكن للتزود بالمواد الضرورية، مما أهلها للعب مجموعة من الأدوار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وجعلها في صلب انشغالات سلطات الحماية التي عملت جاهدة لاستنزاف موارد القبائل المغربية وإغراق الأسواق بالبضائع المستوردة واتخذت مجموعة من التدابير للسيطرة عليها وتغيير أدوارها وتسخيرها لخدمة أهدافه الاستعمارية.

كلمات مفتاحية: أسواق أسبوعية – استيطان زراعي – سياسة استعمارية

Abstract :

The commercial relationship between the weekly markets (souks) and Moroccan cities was economic open one. There was a network of roads money cities and harbors. These roads went along the rivers and the biggest weekly markets in order to get provided with the necessary goods. So, they played an important economic, social and political roles. That's why The French protectorate was negatively concerned with this dynamic of the Moroccan weekly souks. Then, it decided to drain the resources of the Moroccan tribes and invade these souks with imported goods and took a, a

number of measures to gain control on these souks so as to become under control and achieve the colonialism purposes.

Key Words:

weekly markets (Souks) - agricultural settlement - colonial policy

مقدمة

لم تكن الأسواق الأسبوعية مؤسسات اقتصادية صرفة وإنما مجالات اجتماعية وثقافية وسياسية تختزل تاريخا من حياة الإنسان والمجال وترتهن إلى قيم مؤطرة تحدد أدوارها وامتداداتها، وكانت مكانتها وأهميتها تتوقف على عوامل يمكن تحديدها في قوتها التجارية ومدى استقطابها للقبائل المجاورة وكذا توفر المنطقة التي أقيمت فيها على كثافة سكانية تحقق رواجاً اقتصادياً مهماً فضلاً عن ارتباط مواقعها بشبكة المواصلات وبالتالي بعدها أو قربها من المراكز الحضرية، وهي عوامل تجعل منها ملتقى التدفقات التي تعطي لهذا المجال المفتوح غناه، ومكاناً للمبادلات التجارية والخدمات أيضاً ونقطة للقاء مع الإدارة.¹

كما لم تكن الأسواق الأسبوعية مهمة بالنسبة لسكان القبائل فقط، وإنما لسكان المدن وللأجانب أيضاً، وهو ما دفعنا لمحاولة الوقوف على تنظيم وانعقاد هذه الأسواق وأدوارها المختلفة فضلاً عن السياسة الاستعمارية وانعكاساتها على هذه الأسواق الأسبوعية.

أولاً: الأسواق الأسبوعية، تنظيمها وشروط انعقادها

يعتبر السوق الأسبوعي نتاجاً اجتماعياً بالدرجة الأولى، أوجدته القبائل والزوايا والمخزن لتنظيم المعاملات بين الأفراد والجماعات، وهو " المؤسسة/المفتاح " التي من خلالها نلج إلى تفاصيل المجتمع ومحتوى التبادلات والتفاعلات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات، فيه تكتشف التبادلات الاجتماعية والإنتاجات الرمزية والمادية التي يحددها الحس المشترك والدين والفرن والقانون والإيديولوجيا السائدة.²

وإذا كانت الأسواق الأسبوعية تتميز بكثرة عددها وانتشارها المجالي وانعقادها طيلة أيام الأسبوع، فإن هذا الأمر لم يكن يتم بمحض الصدفة وإنما يخضع لعدة ضوابط.

الأسواق الأسبوعية، موقعها وتتابعها الزمني

كان اختيار موقع السوق الأسبوعي يتم وفق شروط ومحددات جغرافية واجتماعية وسياسية، كتوفر المياه (عين أو وادي) وانبساط مساحته وتواجد ضريح لأحد الأولياء ووجود زوايا...، كما كان للقائد دور كبير في تحديد هذا الموقع، إذ كان جعله بالقرب من مسكن زعماء

القبائل أمرا متكررا، وفي نهاية القرن 19م، حسب تروان، كان هناك قواد يملكون أسواقا كموحا أوحمو الزباني،³ وكان يتم إنشاء السوق الأسبوعي إما بموقع مركزي يهتم أساسا بوحدة وتجانس القبائل أو هامشي على حدود القبيلة المجاورة ليكون نقطة اتصال بين قبيلتين أو أكثر⁴، كما كانت بعض الأسواق متنقلة وتخضع لنفس حركية القبيلة، وهو أمر كان ضروريا بالنسبة للقبائل الرحل كقبائل زعير وزمور وزيان حيث تنتقل الأسواق حسب المرعى، لأن السوق غير مبني بل ينشأ بخيامه في الصباح وينفض في المساء، حيث كان ينادي شخص بالسوق قبل نهايته ليخبر بالموقع المقبل للسوق. كما نجد سوق صيف وسوق شتاء بالهضبة الوسطى حسب حركية الماشية.⁵

وإذا كانت الأسواق تتوزع في المجال حسب ضوابط ومحددات، فإن انعقادها لم يكن يتم بشكل عشوائي، لكنه كان يمتد طيلة أيام الأسبوع من خلال توافقات بين القبائل المتجاورة لتجاوز انعقاد أكثر من سوق في نفس اليوم، وهو ما شكل عاملا إيجابيا للفلاحين والتجار الذين كانوا ينظمون أوقاتهم وتنقلاتهم حسب تسلسل الأسواق الأسبوعية والتي كانت أغلبها وأهمها تنعقد يومي الخميس والأحد حسب تروان، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول: عدد الأسواق الأسبوعية المنعقدة خلال السنة⁶

اليوم	عدد الأسواق المنعقدة خلال اليوم	عدد الأسواق الكبرى المنعقدة خلال اليوم
الأحد	65	11
الاثنين	62	5
الثلاثاء	59	8
الأربعاء	61	6
الخميس	70	10
الجمعة	17	2
السبت	67	3

وفر انتشار الأسواق مكانيا وزمانيا إمكانية قيام تبادل تجاري طيلة أيام الأسبوع وتجاوز مشكل ضعف وسائل النقل والتنقل في ظل طرق كانت عبارة عن مسالك غير معبدة تختلف حدة صعوبتها بالمناطق الجبلية، ومسايرة للأشكال التضاريسية المسهلة للمرور مثل المنخفضات التي تمكّن من تخطي المناطق المرتفعة، غير أن التلازم بين الطرق والأودية، وإن كان يوفر مياه

الشرب للدواب، فإنه يغدو عاملا سلبيا كلما ارتفع حجم الماء في مجرى الواد بسبب تهاطل الأمطار، مما يتسبب في انقطاع الطرق أو في تباطؤ التنقل جراء كثرة الأحوال. وإذا كانت هذه المشاكل تختفي في فصل الصيف إلا أن ارتفاع درجة الحرارة وشدة العطش كان لهما بالمقابل تأثير على كل من المتنقل وأداة تنقله. فحالة الطرق لا تختلف تبعا لعامل الطقس فقط، وإنما تتباين أيضا تبعا لاختلاف أشكال التضاريس، ومن تم فاستواء الطرق لم يكن عاما، كما أن اتساعها كان يختفي حيث تمتد الأجراف أو حيث تجتاحها نباتات شوكية مثل السدر.⁷

وإذا كانت الأسواق الأسبوعية تتميز بانتظامها في الزمان والمكان، فإن هذا الأمر كان رهينا بمدى تحقيق مبدأ الأمن سواء داخل هذه الأسواق أو بالطرق المؤدية إليها، مما يؤهلها للقيام بأدوارها الأساسية.

الأسواق الأسبوعية وارتباطها بمبدأ الأمن

تعتبر الأسواق الأسبوعية الوسيلة الوحيدة التي توفر للقبائل فرص تصريف منتجاتهم والحصول على ما تحتاج إليه من سلع استهلاكية كالسكر والشاي، ومن تم كان لابد من توفير الأمن والسلام لهذه الأسواق وإلا فقدت القبائل مصدر حاجياتها الضرورية.

وقد تجسد وعي القبائل بأهمية هذه الأسواق من خلال حرصها على فرض القانون والأمن داخلها، واتخاذ كل التدابير الضرورية بدءا باختيار موقع إنشاء السوق بأرض محايدة بعيدا عن الغارات التي كانت تميز العلاقات بين القبائل، أو قرب ضريح ولي صالح مشهور، ذلك أن بركة هذا الولي ستحميه، وتحل لعنة الله على 'الذين يكسرون السوق'، وعندما تنشعب النزاعات بين القبائل والأفراد كانت تُقسم الأيمان على هذا الضريح لتحديد البريء من المذنب منهم.⁸

لكن ورغم هذه التدابير، فقد كانت الصراعات القبلية سببا في انحلال الأسواق الكبرى ليتم استبدالها بأسواق صغرى على مستوى القبيلة أو تنقلها عدة مرات خلال فترات قصيرة لتجنب الهجمات واستمرار المبادلات، كما كانت فترات الجفاف سببا في غزو الأسواق كما هو الشأن بالنسبة لقبائل الجنوب الرحل التي كانت تقوم بمباغته الأسواق الأسبوعية بالمدن والقصور ونهبها.⁹

ولتجاوز هذه الصراعات، كان لا بد من فرض الأمن وزجر المخالفين، فلم يكن لأحد أن يجرأ على "كسر السوق" دون أن يلحقه العقاب بوجود سلطة مقبولة من طرف كل المجموعات التي ترتاد السوق، والتي كانت تتمثل مهمتها الأساسية في القدرة على مواجهة كل المشاغبين

والمهددين للأمن، وبدون محاباة، كيفما كانت انتماءاتهم القبلية. وبعبارة أخرى، لا يمكن لسلطة السوق أن تحكم بشكل فعال عندما تمثل المصلحة السياسية لجماعة أو أخرى، أو عندما تحاول تطبيق القانون على الأجانب الذين لا يعترفون بها.¹⁰ وعادة ما كان يعين القائد في المنطقة التي تكون تحت مراقبة الحكم المركزي- "قائد السوق"، ويكلف بضبط الأمن بمساعدة فرقة من شرطة السوق المعروفة "بالمخازنية" ومعاينة الخارجين عن القانون والذين يثيرون النزاعات، وكذا بجمع جبايات السوق وفرض الغرامات القائمة على أساس الشريعة الإسلامية وعلى العرف، أما في المناطق التي لم تكن تصل إليها إدارة المخزن، فكان يتوقف فرض القانون والأمن فيها على وجود سلطة لا يمكنها أن تتساهل مع الخلافات القبلية.

وقد حرصت القبائل على إحداث اتفاقيات خاصة بتنظيم الأسواق وضمان شروط استمراريتها، كما كان مجلس أعيان القبائل التي "تملك" مكان السوق، في بعض الأسواق، وبالخصوص الصغيرة منها، يحافظ على الأمن ويفرض الغرامات على الذين يثيرون الشغب، حيث قام مجلس " أيت الأربعين" بمنطقة الريف مثلا بإخراج عدد من القوانين العرفية قصد توفير النظام والأمن بأسواقها، وسن عقوبات لكل من يخل بهذه القوانين خاصة من القبائل المجاورة.¹¹

وكان استعمال حق المسؤولية الجماعية من بين الأعراف المتبعة من طرف القبائل داخل السوق بهدف تسوية نزاعات ظلت معلقة، كاعتقال أجنبي عن الجماعة كفافا عن أحد إخوانه، أو توسيع نطاق النزاعات الفردية بتطبيق مبدأ النعرة عن أحد الإخوة عند تشاجره في السوق.¹²

وإذا كانت سلطة القائد والتدابير المتخذة من قبل القبائل قادرة -إلى حد كبير- على توفير أمن الأسواق، فإن تأدية هذه المؤسسات التقليدية لدورها الاقتصادي يبقى رهينا بكمية المنتجات التي تصل إليها من القبائل والمدن، وهو أمر يستوجب توفير الأمن بالطرق المؤدية إليها. ولا تخلو المصادر التي تناولت مغرب القرن 19م من أوصاف لأعمال قطع الطريق على القوافل والنهب والاعتداء على التجار الذين كثيرا ما كانوا محميين من طرف الأجانب مما عرض المخزن لدفع تعويضات مهمة تحت ضغط القناصل الأجانب.¹³

ولم تقتصر ظاهرة قطع الطريق على أفراد أو جماعات عملت لحسابها فقط، بل مارسها أيضا قبائل معينة جعلت من قطع الطريق حرفة لها، وكانت حدة هذه الظاهرة تختلف حسب

الظروف السياسية والواقع الاقتصادي، إذ استفحلت خلال فترة ما بعد عهد مولاي الحسن مثلا، والتي تميزت بفتنة بوحمارة ثم الخلاف بين السلطانين عبد العزيز وعبد الحفيظ حول العرش، حيث أصبحت الطرق الجنوبية المتجهة نحو مراكش هدفا لنهب قبائل الجنوب، وقامت قبائل زعيمر بقطع الطرق الشمالية المتجهة نحو مراكش، وأصبحت طريق النيجر للذكري فقط، فحالة الطرق تلك جعلت المرور بها للتجارة أو غيرها عملية غير محمودة العواقب. وكانت أفعال قطع الطريق تنتشر في حالة الصراعات بين القبائل، فقد حدثت مواجهات بين قبيلتي الشاردة وهوارة سنة 1909م انقطعت الطريق على إثرها بين طنجة والقصر الصغير.¹⁴

كما كانت أعمال نهب الطريق تنتشر أيضا أثناء فترات المجاعات، فخلال مجاعة 1825م، بدأ المخزن يستورد الحبوب من أوروبا، وكانت القوافل التي تنقله من الموانئ نحو الداخل تتعرض للنهب، فاضطر المخزن إلى تغيير موانئ الاستيراد حتى تغير القوافل طرقها فيقل التعرض للنهب. وعلى العموم، لم تكن الطرق المؤدية من الموانئ نحو الداخل آمنة، بل كانت تتعرض للقوافل والبريد أيضا للنهب.

ويظهر أن سياسة الاحتكار التي نهجها السلطان عبد الرحمان بن هشام ساهمت في حدوث اضطرابات على الطرقات وأثرت بشكل كبير على تنقل القوافل، فقد توقف نقل الجلود من فاس نحو الشرق سنة 1850م بعد احتكار السلطان تجارة تلك المادة، وبدأت قبائل نواحي تازة المتدمرة من تلك السياسة تقطع طريق القوافل المتجهة نحو وجدة.¹⁵

وأمام تعدد الأسباب التي أدت إلى استفحال ظاهرة قطع الطريق، عمد المخزن إلى تحديد مواقع النزائل باتفاق مع قواد وأعيان القبائل المعنية، وتم إسناد القيام بأمر كل واحدة منها لسكان الموقع، ويحمل مسؤوليتها لقائد القبيلة التي توجد النزالة تحت ترابها مقابل الحصول على مبالغ زهيدة من التاجر أو المسافر، لكنهم كانوا ملزمين بغرم ما يضيع للمسافرين مضاعفا، وهو أمر استغله التجار الأجانب للتهرب من دفع حقوق النزائل، وإذا طالبهم أهل النزالة بدفعها يدعون أنهم تعرضوا للنهب ويطالبون بالتعويض.¹⁶

أما ما بين النزائل والأسواق، فقد كان التجار ينقلون سلعهم على الدواب ويتم كراء أفراد من القبيلة لحراستهم ومنع اللصوص وقطاع الطرق من الاقتراب إليهم، وأطلق عليهم اسم "الزطاط". ويقر شارل دوفوكو (Charles De Foucauld) أن هذه الظاهرة كانت متداولة بكل قبائل المغرب،¹⁷ مما يدل على انعام الأمن بالطرق خلال هذه المرحلة.

كما تعارف أعيان القبائل المتجاورة على الاعتراف المتبادل بالحماية التي كان يسبغها كل منهم على بعض التجار الأجانب، مما كان يضمن لهؤلاء حرية المرور في مجال معلوم تحت حماية "صاحب الركاب"، وهو مجرد ممثل للوجيه الضامن الحقيقي لأمن الغريب. ولتوفير ظروف مواتية لدوام التبادل التجاري تعارفت القبائل الباعمرانية على ثلاثة أيام "للعافية" (السلم) يمثل يوم انعقاد السوق ثانيها، وكل من تعرض للنهب، خلال المدة المذكورة، في تراب القبيلة التي ينعقد بها السوق تعوض له جماعتها ما ضاع منه.¹⁸

وتبقى هذه التدابير محدودة النتائج في ظل الصراعات القبلية وانعدام الأمن الناجم عن الظروف الاقتصادية والسياسية التي عاشها المغرب خلال هذه المرحلة، والتي أهلت شيوخ الزوايا لتقديم أنفسهم كبديل لسلطة المخزن، ليس فقط في فض النزاعات القبلية والإشراف على الاتفاقيات الصلحية، أو كل ما من شأنه توفير الأمن والاستقرار، ولكن أيضا في حماية النشاط التجاري، وهو ما يتضح من القيادة الفعلية لشيوخ الزوايا الناصرية بتامكروت بجهة درعة، على سبيل المثال، للقوافل التجارية، أو بحضورهم المعنوي على رأس هذه القوافل.

وكان شيوخ الزوايا يلعبون أحيانا دور ممثلي المخزن في منطقة نفوذهم، خاصة تلك التي لها إشعاع كبير كزاوية تازروالت بمنطقة سوس، حيث كان شيخ الزاوية يحفز الواقعين في مجال نفوذه على الاستجابة للأوامر المخزنية معتمدا على الترغيب والترهيب، ويحمل القبائل التي يحظى فيها بتقدير على التزام السلم كلما جنحت للحرب في تسوية ما يعرض لها من نزاعات، ويعتبر بذلك صلة الوصل بين قبائل تدور في فلكه، وبين المخزن المركزي الذي كان يرى فيه وسيلة ناجعة، يحرص بها على مواصلة تطبيق سياسة قائمة على دوام السلم بين القبائل، وحماية أمن الطرق والتزام التعليمات المخزنية.¹⁹

وإجمالا، يمكن القول أن الأسواق الأسبوعية تميزت بانتظامها في الزمان والمكان مما أهلها إلى أن تتيح فرصا للتبادل التجاري، فضلا عن كونها كانت مقرا لاجتماع وتفاعل سكان القبائل فيما بينهم وغيرها من الأدوار التي تميزت بها الأسواق الأسبوعية، والتي تقاسمتها مع المواسم والزوايا، إذ كانت المواسم تشابه الأسواق الأسبوعية في خاصيتي التوالي في الزمن والمكان، ذلك أن القبائل كانت تتقاسم -وفق تنظيم محكم- الفترة الممتدة بين نهاية موسم الحصاد وبداية موسم الحرث، مما يفيد وجود زيادة في إمكانية التبادل التجاري وفي حجمه واتساع نطاقه، أما المواسم فكانت تعقد سنويا بحرم أحد الصلحاء وتجمع بين الجانبين الديني والتجاري، إذ لم تكن التجارة سوى نشاطا من بين نشاطات متنوعة كانت تمارس أثناء انعقاد المواسم، فتعدد

مآرب قاصدي هذه الأخيرة كان يساهم في زيادة اتساع إشعاعها التجاري. وقد حرص التجار على الاستفادة من هذه المناسبات لبيع مختلف منتوجاتهم أو شراء أخرى، مما يؤدي إلى ظهور سوق موازية نشيطة يستفيد منها أيضا سكان المنطقة، ويتحول المكان الذي يوجد به ضريح الولي الصالح إلى سوق موسمية مهمة،²⁰ مما أدى إلى كثرة المواسم والأسواق بنفس المنطقة حيث عرفت منطقة سوس مثلا خلال القرن 19م حوالي سبعة وخمسون سوقا أسبوعيا وتسعة وعشرون موسما.²¹

ثانيا: الأدوار التقليدية للأسواق الأسبوعية

لم يكن دور الأسواق الأسبوعية يقتصر على المبادلات التجارية للبضائع فقط، بل كان يمتد إلى تقريب العلاقات القائمة بين القبائل التي تتوافد عليها، وتعمل على تماسك المجتمع وتضامنه، كما تعتبر أداة يستعملها المخزن لضبط ومراقبة سكان القبائل، فضلا عن أمور أخرى تبرز أهمية الأسواق الأسبوعية وكذا تعدد أدوارها.

1. الدور الاقتصادي للأسواق الأسبوعية

كانت الأسواق الأسبوعية تلعب دور مستقبل وموزع لفائض الإنتاج الفلاحي للقبائل، وهو دور يظل صعب التقييم لكون الساكنة القروية كانت تعيش حالة اكتفاء ذاتي، غير أن هذه الأسواق قدمت حماية للساكنة التي تعيش على الزراعة والرعي بضمان فرص التبادل لفائض منتوجاتهم، كما لعبت دورا مهما من خلال انفتاح القبائل على محيطها الخارجي مما مكن من جمع مواد القرى وتوجيهها نحو المدينة أو الخارج وكذا توزيع المواد الوافدة منها.²²

وإذا كانت المبادلات التجارية ضعيفة بالنسبة لبعض القبائل المتجاورة والتي لها منتوجات متشابهة، فإن الدور الاقتصادي للأسواق يبقى أساسيا بالنسبة لقبائل منطقة الجنوب الشرقي الرحل والتي تقوم حياتها في مجملها على تربية المواشي، وتنقل في مجال واسع جدا يتميز بالجفاف وانعدام الحياة الزراعية ما عدا مجال القصور أو في بعض السهول الفيضية على بعض الأودية الموسمية بهوامش منطقة الظهرة لزراع الحبوب خلال السنوات التي تعرف تهطل الأمطار بشكل كاف، ولما كان مجال القصور لا يوفر القوت اليومي من الحبوب لساكنته إلا في حدوده الدنيا، فإن قبائل المنطقة تحتاج إلى ولوج أسواق الشمال الشرقي من أجل مبادلة أغنامها وما ينتج عنها من إدم وصوف وغيرها بهذه المادة الحيوية التي لا غنى عنها، وهو ما لم يكن دائما بالأمر الهين، بل كان يصطدم في كثير من الأحيان بنوعية علاقتها بقبائل الشمال الشرقي والسلطة الحاكمة ومدى توفر شروط الأمن من جهة، وبالظروف المناخية

السائدة من جذب ورخاء من جهة أخرى، حيث شكل تأمين كيل الزرع هاجسا مستديما لدى قبائل الجنوب الشرقي وميز جوانب من تحركاتها السلمية والحربية منذ القدم.²³ أما بالنسبة للبضائع التي كانت رائجة بالأسواق الأسبوعية، فتتمثل في بعض المنتجات المحلية، والتي تختلف باختلاف المناطق، كالعسل والزيت والمنتوجات ذات الأصل الحيواني كالصوف والجلد واللحوم والدهون والبيض وغيرها كما يباع فيها البقر والغنم والمعز والدجاج بالإضافة إلى أواني خشبية وحديدية وفخارية وغيرها من المنتوجات التي تبقى ذات قيمة اقتصادية ضعيفة نسبيا وتتوفر لدى معظم القبائل، وتبقى الأسواق فرصة للحصول على السلع الأخرى والتي كان التجار اليهود، في الغالب، يجلبونها من الحواضر كالتوابل والسكر والشاي وأواني الزجاج والنحاس والمنسوجات الأجنبية ومواد الإنارة كالشمع.²⁴ أما أسعار المنتوجات بالأسواق، فلم تكن مرتفعة على العموم خلال القرن 19م ومطلع القرن 20م باستثناء السنوات العجاف، حيث كان حرص السكان على التخزين يشد فتندر البضائع التجارية في السوق وترتفع أثمانها فيجد الناس أنفسهم مجبرين على الكفاف والتكشف واقتصاد القلة والخصاص، وكان اختلاف الأسعار بالسوق ناتجا عن قاعدة العرض والطلب، وهو ما يوضحه الجدول التالي:²⁵

لائحة أسعار البضائع التجارية في سوق بني ملال
فيما بين 1918 و 1920

ملاحظات	السعر الأعلى بالفرنك	السعر الأدنى بالفرنك	الوزن التجاري	البضاعة
أسعار 1918	3	2	حمولة حمار واحد	خشب
	20	15	2م طول و 1/2 عرض	حايك
	80	75	5م طول و 1,50م عرض	سلهام
		6	لكل مائة بيضة	بيض
أسعار 1920		25		شعير
		4	للحزمة الواحدة	صوف غير مغسولة
	50	20	للواحدة	جلد بقرة أو ثور
	05	2,5	للواحدة	جلد ماعز
		2,5	للواحدة	جلد غنم
		3,40	التر الواحد	زيت زيتون
		8	للفنطار الواحد	تاكوت
	10	5	للواحد	حصير (حسب كل حجم)
		6	لكل زوجة	بلغة
	100	50	لكل واحدة	زربية (حسب كل حجم)
	40	30	لكل رأس	غنم
	أسعار 1918		180	لكل رأس
30		20	لكل رأس	حمار
700		600	لكل رأس	فرس
		25	لكل رأس	ماعز

ولضبط المبادلات في ظل اختلاف المكييل والموازين من قبيلة إلى أخرى، كانت كل قبيلة تبرم أوفاقا عرفية تخصصها لتوحيد المكييل والموازين، فجماعة آيت بوبكر، إحدى قبائل آيت باعمران مثلا، خصصت حيزا كبيرا في الوفق العرفي الذي أبرمته في أواسط شهر شوال لسنة 1288هـ/28 دجنبر 1871م، لتنظيم سوق الخميس الذي كان يعقد بتواها، بما في ذلك تحديد وحدات الوزن والكيل، واتفقت على اتخاذ فطرة الفقيه علي بن صالح التدرارتي، الذي كان مقيما بين ظهرانهم، مرجعا لتحديد صاع سوق الخميس، بحيث غدا المكيال الذي كان الفقيه علي بن صالح يعتمد أساسا لاستخراج قدر زكاة الفطر، يمثل ثلث صاع سوق الخميس. كما تم استخدام الرطل وحدة للوزن، مراعين في تحديده عددا معلوما من الريال يختلف باختلاف المواد الموزونة، وهكذا أصبح الوفق العرفي للجماعة المعنية مرجعا لتحديد كل رطل وصاع سوق الخميس.²⁶

وإذا كانت هذه الأوفاق والأعراف ناتجة عن إدراك القبائل للأهمية الاستراتيجية للأسواق وضرورة الحفاظ على السلم، إلا أن دخولها في مرحلة الصراع كان يسبب وقف المبادلات التجارية وانحلال الأسواق الكبرى وتعويضها بأخرى صغرى بكل قبيلة إلى حين عقد الصلح بين القبائل، كما قد تلجأ بعضها إلى البحث عن وجهة أخرى للتزود بالمواد الضرورية، كما هو شأن قبائل الجنوب الشرقي والتي كانت تلجأ إلى التسوق من الأسواق الجزائرية أثناء توتر علاقاتها مع معظم قبائل الشمال، ولا تكتف في ذلك بكييل الزرع من تلك الأسواق بل تسوق إليها أعدادا هامة من الأغنام لبيعها، وشراء البضائع الجزائرية كالسكر والقهوة والأثواب وغيرها للاستهلاك الذاتي أو لإعادة بيعها. فقد تلقى أعيان قبيلة بني كئيل رسالة السلطان مولاي عبد العزيز بالكف عن بيع المواشي في الأسواق الجزائرية والتسوق منها، فأجابوه في متم شوال 1317هـ/فبراير 1899م أنهم اضطروا إلى ذلك لما صارت قبائل هوارة والشجع وأولاد الحاج تتعرض لقوافلهم وتمنعهم من الكيل في أسواق الشمال الشرقي ويلتمسون منه أن يأمر تلك القبائل بالكف عن إذايتهم.²⁷

وإجمالاً، كانت الأسواق تلعب دوراً اقتصادياً مهماً بالنسبة للقبائل، وكانت تتميز بالمنافسة الحرة في ظل وجود حرية ولوج هذه الأسواق وتنوع أشكال الانتاج، مما سمح للمنتج بالانصال المباشر بالمستهلك وبيع منتوجه بالثمن المتفق عليه، مما يسمح بالاستفادة المتبادلة، حيث شكل مبدأ العرض والطلب أساس فعالية السوق، غير أنه ومنذ منتصف القرن 19م، اضطرت المغرب أمام الضغوطات الأوروبية إلى فتح أسواقه أمام السلع الأجنبية، مع إمكانية تصدير المنتجات الضرورية كالحبوب، وهو ما أدى إلى اختلال التوازن الاقتصادي التقليدي بالمغرب بإدخال اقتصاد نقدي وكذا تحويل أموال البوادي باتجاه المدن، كما حلت ظاهرة الاحتكار محل المنافسة الحرة بالأسواق الأسبوعية، حيث أصبح الفلاحون وغيرهم من المنتجين خاضعين لإرادة الوسطاء الذين يعملون على تجميع السلع المختلفة وتفويتها للمصدرين،²⁸ وهو ما انعكس سلباً على الدور الاقتصادي الذي ظلت الأسواق الأسبوعية تلعبه منذ القدم.

الدور السياسي للأسواق الأسبوعية

بالإضافة إلى دورها الاقتصادي، لعبت الأسواق الأسبوعية دوراً مهماً من الناحية السياسية، حيث كانت بمثابة الدافع للهدنة بين القبائل والجنوح للسلم لحاجتهم الماسة لمكان التقاء وتواصل بشكل دوري،²⁹ كما سمحت بإبقاء الساكنة مستقرين بتجمعات صغيرة يسهل

مراقبتها وحل مشاكلها محليا من قبل المخزن ومنع ثوراتها من التفاقم والامتداد مجاليا في ظل غياب وسائل عسكرية كافية لقمع هذه الثورات.³⁰

وبالإضافة إلى عملية المراقبة التي كانت تمارسها الدولة على القبائل، فقد كان المخزن يتوخى من استغلال الأسواق خدمة أغراض أخرى عديدة، منها جباية الضرائب وإجبار القبائل على دفع ما وجب عليها من الزكوات والأعشار والفروض والغرامات، أو على الأقل دفع مكوس الأسواق، فضلا عن كونها كانت وسيلة تستعملها الدولة لتسريب مبادراتها ومقاصدها السياسية بين القبائل ورصد أخبارها وتحركاتها. كما قد تغتنم بالمقابل بعض القبائل ذات المصالح المشتركة فرصة التقائها في الأسواق فتتواطأ فيما بينها على إقامة الأحلاف الحربية أو مناهضة الأوامر المخزنية.³¹

وكان القواد يمارسون الأحكام في الأسواق، ففيها تنشأ النزاعات وتحل، وهي بمثابة قناة لانتشار الدعاية المخزنية وما ينتج عنها من دعاية مضادة، ففيها تقرأ الرسائل المخزنية وتناقش. وقد يقوم إضراب على إثر قراءة رسالة ما كما حدث بالسوق في زمور، "ففي رسالة موجهة إلى السلطان، يخبر القائد حمادي أوربيلي السلطان بأن القائد قدور بن التومي قرأ رسالة سلطانية في السوق وأن آيت سير (إخوانه) أرادوا بعد قراءة الرسالة قتل قائدهم قدور بن التومي لأنه كما تقول الرسالة خيمة (أي عائلة) خديم سيدنا قدور بن التومي هم الذين ينصحوا المخزنية".³²

وإذا كان السوق مجالاً سياسياً تتضارب فيه الأفكار وتتخذ فيه القرارات الحاسمة، فهو أولاً وقبل كل شيء مجال اقتصادي تستعمله القيادات المحلية لأغراض سياسية، إذ كان الحصار الاقتصادي من الأدوات المستعملة من طرف القواد للضغط من أجل الحصول على الضرائب أو على الدعية، وإلخضاع القبائل المتمردة، كان يتم حرمانها من "المتسوقين"، فيمنع اليهود، مثلا، من الاتجاه إلى القبيلة المستهدفة، تضييقا عليها، وحرمانا لها مما قد تكون في حاجة إلى اقتنائه دون الاضطرار إلى "الدخول" إلى المدينة، وما يحتمله ذلك الدخول من التعرض للقبض، كما يتم اللجوء أحيانا إلى منع بعض القبائل من الولوج إلى بعض الأسواق وذلك بعدم ضمان حمايتها "بالزطاط". وقد يستعمل بالمقابل السوق كأداة للمساومة من طرف القبائل واشتراط ولوجها إلى سوق المدينة مقابل أداء الضرائب، وفي هذا الإطار نجد القائد قدور بن التومي يكتاب السلطان ويقول "القبيلة ستدفع ما بذمتها شرط أن تتسوق المدينة".³³

و كان المخزن يستغل الإقبال على أسواق الحواضر من طرف سكان البوادي المتماثلة في تنفيذ ما كان يطالبها به، أو الراضية تماما لما طلب منها أو من بعض أفرادها، وهي مطالب كانت أحيانا كثيرة تتعلق بديون الأجانب والمحميين على رجال القبائل، وفي حالة عدم امتثال الغرماء وتسديدهم لما بذمتهم، كان المخزن يأمر عمال المدن بإلقاء القبض على إخوانهم لحث القبيلة كلها على الضغط عليهم وإرغامهم على الأداء، خصوصا عندما كانت القنصليات تتدخل لمؤازرة الدائنين، وتهدد باستقدام البوارج الحربية للإسراع باستخلاص الديون، مما يجعل المخزن يختار الحل السهل المتمثل في تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية، فصار أهل البوادي يعتبرون أسواق المدن بمثابة "مصائد" من الأفضل الابتعاد عنها، وكان لهذا المنحى تأثير سلبي على أسواق المدن وتضرر المستهلكين والحرفيين من جراء ذلك، كما أن هذا العزوف كان يتسبب في انخفاض مبيعات المدن للفلاحين وغيرهم من سكان البوادي، والتي لم تكن أسواقها الأسبوعية بدورها في منأى عن الاعتقالات الجماعية إذ شملتها هي الأخرى إلى درجة أن معظم الناس كانوا، في بعض الحالات، يهجرونها ولا يتردد عليها للبيع والشراء إلا عددا قليلا من الأنفار، ومن كان لا يخش أن يلقي عليه القبض، وهو ما أكده أحد عمال الشاوية الذي تعذر عليه تنفيذ الأوامر القاضية باعتقال كل من زار السوق وكان ينتمي لقبيلة مزامزة: "إن أهل الفخضة المشار إليها (في الأوامر) انقطعوا عن (كل) الأسواق... ولا يأتي منهم للسوق سوى من هو محمي... ولا يمكن القبض عليه إلا بإذن (السلطان)".³⁴

كما كان المخزن يستعمل السوق كعنصر من عناصر سياسته لضبط القبيلة من خلال القبض على كل من يرتاد الأسواق من سكانها، فقد جاء في رسالة موجهة إلى سائر القبائل المجاورة لقبيلة التسول: (القائد عبد الله الزراري، وبعد وصل كتابك بما عليه قبيلة التسول من قتل الأنفس وقطع السبل وصار بالبال فلتجعل عليهم الأرصاء، ولتقبض من حل منهم ذلك النادر وقد أمرنا عامل الحيانية وشراكة وفاس برصدهم والقبض على من تسوق منهم بأسواقهم).³⁵

الدور الاجتماعي للأسواق الأسبوعية

لم يكن دور الأسواق الأسبوعية يقتصر على المبادلات التجارية للبضائع، بل كانت فضاء للعلاقات الاجتماعية، يعمل على تدعيم تماسك وتضامن القبائل المتجاورة، فضلا عن تجاوز الخلافات والصراعات بين القبائل المتناحرة، عندما تتدخل الوسائط بين الأطراف ويحل السلام بينها وقت اجتماعها في الأسواق.³⁶

كان السوق مكانا لالتقاء القرويين بعد أسبوع من العزلة في البوادي التي لا يمكن أن يصلها جديد الأخبار في ظل غياب الجرائد والتلغراف ووسائل الاتصال³⁷ ولا يمكن معرفتها سوى من خلال الوجود بالأسواق والالتقاء بمن يحملونها ، فالفلاح كان لا يتوجه إلى السوق لبيع منتوجاته وشراء حاجياته فقط، لكنه كان يدخل أيضا في تواصل مع الآخرين القادمين من القبائل والمدن ويتمكن من معرفة الأخبار الجديدة، ويتحرى عن الرواج التجاري، فضلا عن قضاء وقت ممتع داخل السوق حيث التسلية والفرجة كانت مضمونة بوجود صناعات الفرجة وهم أشخاص كانوا يكسبون قوتهم بالسوق كالهليون ومروض الأفاعي ورواة القصص³⁸...

كما ساهمت الأسواق الأسبوعية في تدعيم العلاقات الاجتماعية، ففيها كان يتم الاتفاق على أغلب المصاهرات وتقديم التعازي والتهاني، كما كانت تعد فرصة للاتصال بالإدارة المحلية حيث يوجد القاضي أو العدول لتقنين المعاملات والشركات،³⁹ فضلا عن كونها مثلت مكانا لاستعراض الثروة والقوة واستجلاب احترام الناس من قبل ذوي النفوذ⁴⁰...

وإذا كانت الأسواق الأسبوعية مقرا لعرض المنتوجات الفلاحية والمواد التجارية المختلفة ومواد الصناعة التقليدية، فإنها كانت بالمقابل مناسبة لعرض بعض الخدمات مثل إصلاح الأدوات الفلاحية الخشبية والمعدنية وإصلاح الأحذية والحلاقة والحجامة ووضع الصفائح للخليل والهائمات وأعمال البيطرة والتطبيب وكتابة العقود والرسائل وغيرها من الخدمات،⁴¹ كما كان يتم داخلها الإعلان عن الأعمال التي تهم الجماعة كأداء مناسك الحج والمشاريع الحربية وفترة الانتجاع وإبرام المعاهدات ونقضها...، كما يجري فيه النقاش الخاص بالقضايا المرتبطة بمصالح العشيرة والقبيلة.⁴²

وإجمالاً، فقد احتلت الأسواق الأسبوعية مكانة مهمة بالنسبة للقبائل لما تلعبه من أدوار اقتصادية وسياسية واجتماعية جعلت السكان حريصين على التوافد عليها كل أسبوع، وهو أمر جعل سلطات الحماية تولي اهتماما بالغاً لهذه الأسواق في محاولة لضبطها وتنظيمها بشكل يخدم مصالحها الاستعمارية بالمغرب.

ثالثاً: السياسة الاستعمارية وأثرها على الأسواق الأسبوعية

لقد أكدت سلطات الحماية على أن الوجود الاستعماري يظل مهزوزاً ما لم يرقم على دعائم يرسمها المستوطنون الزراعيون. فرغم كون الاستيطان الحضري عرف تطوراً مهماً منذ عقد الحماية⁴³، إلا أنه ليس أساسياً للاستعمار الفرنسي، إذ لا يمكن إطالة الاحتلال والسيطرة على المغرب إلا من خلال مستوطنين قرويين عبارة عن فلاحين مالكين للأراضي ومرتبطين بأراضيهم،

وهو ما دفع إدارة الحماية إلى تشجيع الاستيطان الفلاحي بنوعيه الرسمي والخاص الذي همّ الأراضي التي اقتناها المعمرون مباشرة من الفلاحين المغاربة إما عن طريق الشراء أو الإغراء أو الضغط، حيث بلغت مساحة الأراضي المقتنصة سنة 1935م حوالي 840.000 هكتار منها 569.000 هكتار و 2.068 استغلالية في إطار الاستعمار الخاص و271.000 هكتار و 1754 استغلالية في إطار الاستعمار الرسمي،⁴⁴ وهو أمر سينعكس سلبا على القبائل المغربية من خلال وجود المعمرين بهذه القبائل وسيطرتهم على أخصب الأراضي وتحويلها إلى مزارع كولونيالية تقوم على إنتاج مزروعات تسويقية وجهت لتلبية حاجات السوق الفرنسية، كانت الحبوب في مقدمتها نظرا لقيمتها والارتفاع المزايد عليها بالأسواق الخارجية.⁴⁵ وهكذا، لم تعد الأسواق الأسبوعية مكانا للمبادلات بين القبائل في ظل اقتصاد الكفاف، ولكن تدفق المنتوجات في ظل انتشار شبكة المواصلات جعل السوق مكانا لشراء المنتوجات الوافدة من المدينة والمستوردة من الخارج وبيع المواد الفلاحية -التي يسيطر المعمرون على جزء مهم منها- للتجار الأجانب. لكن ورغم هذا التغير الذي أضر بالأسواق الأسبوعية من الناحية الاقتصادية، إلا أنها حافظت على الأهمية التي كانت تحتلها بالنسبة لسكان القبائل، خاصة من الناحية السياسية، مما دفع إدارة الحماية إلى الاهتمام بها ومحاولة ضبطها وتوظيفها خدمة لأهدافها الاقتصادية والسياسية.

1. اهتمام سلطات الحماية بالأسواق الأسبوعية

أدركت سلطات الحماية المكانة التي تحتلها الأسواق بالنسبة للقبائل المغربية خاصة من الناحية السياسية، فاهتمت بالبحث في موضوع الأسواق من أجل إيجاد وسيلة تمكن من السيطرة عليها وتنظيمها، وحرصت على جمع كل المعطيات حول الأسواق بهدف جعلها أساسا لموظفي الحماية ليستخرجوا منها قواعد العلاقات مع الأهالي، ومن ذلك استمارة التجارة التي أنجزت من قبل روني لوكليرك (René Leclerc) رئيس المصلحة الاقتصادية بالإقامة العامة والتي تضمنت في جانبها المتعلق بالأسواق عدد المغاربة الذين يرتادون هذه الأسواق وتقدير تقريبي لحجم المبادلات والتنظيم الاجتماعي والنتائج التقديرية للضرائب لهذه الأسواق، فضلا عن الأسواق المحتمل إلغاؤها بالأسباب والأسواق الجديدة وكذا القابلة للتشجيع.⁴⁶

كانت السياسة الاستعمارية تقوم على عنصرين أساسيين: المراقبة العسكرية وإقامة شبكة اقتصادية لإدماج الأهالي في الدورة الرأسمالية، ومن أجل تنفيذ هذه السياسة لجأت سلطات الاحتلال الفرنسي إلى ثلاث آليات: الأولى وتتمثل في الإبقاء على الأسواق القديمة وذلك

للمحافظة على الوضع القائم والمحافظة على النظام وكسب ثقة الأهالي، والثانية وتقوم على التخلي أو تدمير بعض الأسواق، أما الثالثة فترتكز على إحداث أسواق جديدة. ألحقت عمليات التهدئة الضرر بعادات عيش القبائل وخلفت اضطرابا في عمل المؤسسات القديمة فتعددت التغيرات التي لحقت بالأسواق خاصة خلال سنتي 1925م و1926م، فبعضها اضطرت للتراجع باتجاه الجبال أمام زحف الجيش الفرنسي وبعضها ألغى من طرف سلطات الحماية أو تم تغيير مقره ووقت انعقاده وكذا الطرق المؤدية إليه حتى لا تكون هناك مضايقة للأسواق القريبة، كما عمدت إلى قصف بعض الأسواق بواسطة المدفعية كسوق عين مسكل بضواحي اهرمو سنة 1920م وذلك لدفع القبائل لقبول قرارات سلطات الحماية وللتخفيف من انسجامهم واتحادهم.⁴⁷

كما قامت سلطات الحماية بإنشاء العديد من الأسواق الأسبوعية وخاصة يوم الأحد للسماح للمستوطنين بالتزود باحتياجاتهم يوم عطلتهم الأسبوعية.⁴⁸ ففي منطقة تاهلة على سبيل المثال، فقد تم ابتداء من 1927م إنشاء سوق بمغراوة التي اعتبرت كمركز إداري أساسي للمنطقة وخصص لها يوم الاثنين، وعلى بعد 17 كلم في الشمال الغربي أحدث سوق باب الأربعاء الذي سيصبح مع مرور الزمن المركز التجاري الحقيقي رغم عدم وجود قرية كبيرة بجواره أو مركز إداري، كما أحدثت كذلك بالمنطقة خميس سيدي ابراهيم قرب تازرين وسيبقى دائما سوقا صغيرا يضايقه ويحد من أثره السوق الكبير لأهرمو على بعد 14 كلم في الجنوب الغربي. وكانت هذه الأسواق تتموقع على طريق أو مسلك مستعمل خلال جزء كبير من السنة، ومن جهة أخرى فإن وجود المكاتب الإدارية قرب سوقي مغراوة وسيدي ابراهيم يضمن لهما ارتياد الناس لمقر السلطة المحلية، أما سوق باب الأربعاء فرغم عزلته فسيبقى دائما أهم سوق في المنطقة بالنظر لقربه من تازة (على بعد 43 كلم) وكذا لكون أغلب الطريق التي تربطه بتازة قد تم تعبيدها ابتداء من 1935م.⁴⁹

كان لجوء سلطات الحماية إلى سياسة إنشاء الأسواق وضبطها يندرج في إطار محاولة التخفيف من أي نشاط للمقاومة، وذلك من خلال الفرص التجارية المغرية التي يقدمها الفرنسيون ببضائعهم المصنعة. كما أن قبول الأهالي وتعاملهم مع هذه الأسواق فتح المجال لتعامل تجاري بين الجانبين، وبالتالي أصبح التجاوب في كثير من جوانبه تحدد المسائل الاقتصادية، فالإغراء الفرنسي كان قويا لتجنح بعض القبائل للسلم. وقد أدى التدخل الفرنسي في المنطقة إلى التزايد التدريجي في وثيرة استهلاك المواد الأولية، وهو ما يعني تغير

الثقافة المعيشية، بل ويمكن أن نقول أن التدخل التجاري الفرنسي أضعف إلى حد ما روح المقاومة.⁵⁰

كما عمدت سلطات الحماية إلى تثبيت الأسواق التي كانت تنقل تبعاً لتنقلات القبائل الرحل حتى يتسنى مراقبتها، فضلاً عن تجميع الأسواق الصغيرة وتركيزها بسوق كبير أو دراسة عدة أسواق متقاربة وحذف الصغيرة منها لتقوية السوق المهم. وكانت الحالة العامة هي تنقيط الأسواق بجوار مكاتب الشؤون الأهلية ليسهل مراقبتها، وهي خطوة كانت تقابل أحياناً برفض القبائل ولوج الأسواق الجديدة أو رفض دفع واجبات أبواب الأسواق.⁵¹

وعموماً، يمكن القول أن الأسواق شكلت عنصر قياس تطور القبائل والتغيرات التي ستلحقها تبعاً لبعدها هذه القبيلة أو تلك عن السوق، فكلما بعدت قبيلة عن السوق إلا وتراجع مستوى البنية التحتية والطرقية والإدارية والتجارية لديها مقارنة مع القبائل المجاورة لسوق معين،⁵² كما أن السياسة الاستعمارية قد نجحت في التأثير سلباً على الأسواق الأسبوعية وعلى الأدوار التقليدية التي كانت تودعها منذ زمن بعيد.

الأدوار الجديدة للأسواق الأسبوعية

أدخلت الحماية تغييرات على الوظائف التقليدية للأسواق بالمناطق التي تم إخضاعها، فقد ساهم انفتاح المغرب في وجه التجارة الأوروبية طيلة القرن 19م في استنزاف موارد القبيلة تدريجياً، وذلك بسبب امتصاص فئة التجار الأجانب والمغاربة لقسط كبير من مداخيلهم، عن طريق دخولهم مع الأهالي في معاملات تجارية مجحفة، بواسطة السماسرة اليهود والمحميين المغاربة والوسطاء من رجال المخزن المعينين في القبيلة،⁵³ كما أدى فرض الحماية وما واكبه من إنشاء لشبكة المواصلات إلى تراجع الدور الاقتصادي للأسواق من جراء تدفق البضائع باتجاه الأسواق وتوافد سكان المدن والأجانب عليها، وفي نفس الوقت زاد من تحرك سكان القرى باتجاه المدن، وهو ما زاد من تبعية القرويين للاقتصاد النقدي وأضعفت مواردهم ومداخيلهم بفعل المنافسة الأجنبية، وحملت بذلك أفكاراً وعادات جديدة لأناس اعتادوا على العيش بشكل شبه منعزل منذ زمن بعيد. كما دفع تطور الأسواق والمراكز القروية الصغرى بعض القرويين إلى ترك حياتهم (طوعاً أو قسراً بسبب الديون وفقدان الأراضي...) القائمة على الكفاف ومحاولة كسب قوتهم بالمركز القروي إما بفتح كشك بالقرب من الأسواق أو بالعمل بمصانع الاحتلال.⁵⁴

كما تباينت أهمية الأسواق الأسبوعية من الناحية الاقتصادية حسب الظروف الطبيعية والمنتجات المحلية المعروضة بها، وأيضا، ومنذ فرض الحماية، حسب قربها أو بعدها من مراكز الاستيطان التي تم إنشاؤها.⁵⁵ ولقد تباينت مكانة الأسواق الأسبوعية، إذ كان بعضها مهما جدا وبلغت المعاملات داخلها رقما مهما، من خلال بيع الحبوب والماشية والتبن والصوف والجلد وغيرها من طرف سكان القبائل وشرايهم للمواد الضرورية كالسكر والقطن والشموع والأحذية وغيرها من المواد المستوردة من الخارج، ففي سنة 1921م قاربت قيمة المعاملات بالأسواق 225.000.000 فرنك والواجبات التي حصلت عليها الخزينة حوالي 9.000.000 فرنك تقريبا.

أما من الناحية السياسية، فلم تعد الأسواق تضمن اتحاد القبائل وكذا مراقبة المخزن وتخفيفه من المشاكل والثورات رغم قلة القوات المخزنية، فباستثناء بعض القبائل النائية، لم تعد وحدة القبائل ضرورة لمواجهة القبائل المعادية لأن هناك سلطة مركزية تضمن السلم، كما أنه ورغم أن الأسواق ظلت أماكن لاجتماع سكان القبائل، لكن موظفي الإدارات كانوا أجنب عن القبيلة ومعينين من طرف السلطة المركزية. ورغم أن هناك العديد من الأمور ظلت تحل داخل السوق عن طريق التوافقات دونما الحاجة إلى تحكيم السلطة، لكنه لم يعد يمثل مكانا للتحكيم فيما بين سكان القبائل أنفسهم كامتداد لقبائلهم، بل أصبح في أعينهم جزءا من السلطة، ففي السوق ترفع الضرائب وتنجز الإحصاءات وتسجل وتنظم عقود الملكية وتتم متابعة المبحوث عنهم من قبل السلطة وضبط ساكنة قروية تعيش متفرقة ولا تجتمع إلا بالأسواق وكذا الحد من النشاط السياسي للقبائل لكونها أصبحت مراقبة عن كتب من قبل سلطات الحماية.⁵⁶

كما حرصت إدارة الحماية على وجود المكاتب الإدارية بالقرب من السوق بشكل يضمن ارتياد الناس لمقر السلطة المحلية، فنجد لكل قائد محكمته يصدر فيها الأحكام الجنائية والمدنية على السواء، فالمتقاضون يقومون بذلك مباشرة لدى المكتب أو عند القائد، الذي يحدد أجل ثلاثة أيام قبل الجلسة ليقدم استدعاء الأطراف المعنية، وكان يتم انعقاد المجلس بشكل يجعل التنقلات المفروضة على المتقاضين تكون محدودة وأقل بعدا، وكانت الجلسات تعقد يوم السوق بحيث يمكن للمتقاضين الذين يبعد مقر سكنهم حضور الجلسات ثم الذهاب إلى السوق، وهو ما يمكن تسميته "بالسوق في خدمة القضاء" أو التكامل الوظيفي بين القضاء والاقتصاد، وبذلك استطاعت السلطات الفرنسية أن تسخر الأسواق لخدمة مفهوم

الاستقرار أولا بإرساء إدارات وخدمات لفائدة الأهالي، ومفهوم التبعية ثانيا بربط مصالح الأهالي القضائية بالسوق، 57 فكان تجاور الإدارة والسوق يعطي مكانة مميزة للسوق بين القبائل وانتقال السلطة المحلية للاستقرار بمكان بعيد عن السوق يقلل من مكانته وتوافد الساكنة عليه.58

فبزغ إدارة أجنبية بالسوق، لم تعد الهدنة التي كانت سابقا موجودة بالبادية لأن الأمن أصبح حاضرا من خلال المخازنية وموظفي الإدارة. مما أدى إلى ظهور السرقة والغش والتسول من قبل أشخاص غرباء عن الأسواق التي فقدت وظيفة وحدة القبائل ووظيفتها السياسية المتمثلة في مراقبة وحل مشاكل القبائل من قبل المخزن، والتي اختفت مع عمليات التهدة ووحدة السلطة المركزية، وعلى العكس، يمكن القول أن الوظيفة السياسية للأسواق أصبحت هي ربط الجهات بالمدن بعدما أصبحت أغلب الأسواق في محور طرقي أو على الأقل على طرق ثانوية، حيث أصبحت تجذب العديد من الناس الأجانب، وكذا "سؤاقة" قادمين من المدن الكبرى المجاورة. في حين ظلت الوظيفة الاجتماعية للأسواق مهمة كالسابق فهو مكان لاستقاء الأخبار والتواصل مع الآخرين و ظلت أيام الأسواق بالنسبة للقرويين أهم أيام الأسبوع.⁵⁹

كما تم إنشاء أسواق جديدة وضع بجوار كل منها مكتب القائد ومستوصف ومدرسة ابتدائية ومبان أخرى تمثل حياة حضرية وإدارية مما أدى إلى ظهور مراكز قروية، وأصبح للأسواق وظائف ثانوية بفضل استقرار المدارس والمستوصفات الطبية بجوارها. وإن كانت المدرسة لا تؤثر على إقبال الساكنة على السوق فإن المستوصفات ترتبط بشكل كبير بالأسواق حيث تعرف إقبالا كبيرا من طرف الساكنة يوم السوق بخلاف باقي أيام الأسبوع.⁶⁰

أصبحت الأسواق مكانا للبحث عن فرص العمل من قبل الفلاحين الذين فقدوا أراضيهم أو مالكي أراض صغيرة يأتون في مواسم معينة للبحث عن مشغل بالأسواق للعمل بالحرث أو الجني أو الحصاد، كما أن هناك فئة تأتي للبحث عن فرص العمل بالبناء أو غيرها من الحرف، كما كان يتم تكليفهم كم قبل المخزن للعمل بالأشغال العمومية كإنشاء الطرق.⁶¹

خاتمة

تميزت الأسواق الأسبوعية بمغرب ما قبل الحماية بانتظامها في المكان والزمان وبارتباطها بمبدأ الأمن مما أهلها للعب أدوار تقليدية لم تقتصر على المبادلات التجارية للبضائع بل كانت مجالاً يستعمله المخزن لضبط ومراقبة سكان القبائل من جهة و لتدعيم تماسك وتضامن وتحالف القبائل من جهة أخرى مما جعلها محط اهتمام سلطات الحماية والتي عمدت من خلال تشجيعها للاستيطان الزراعي وإنشاء شبكة مواصلات ساهمت في تغلغل المنتوجات الأجنبية بالمناطق النائية فضلاً عن اتخاذها عدة تدابير جردت الأسواق الأسبوعية من أدوارها التقليدية وقيامها بأدوار جديدة بع

الهوامش:

¹ بوعملات منعم ، الاستعمار الفرنسي بالمغرب، استراتيجية تدبير الشؤون الأهلية، دراسة لمنطقة تاهلة- مغراوة (1912-1950)، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية الآداب-سايس، فاس، 2013-2014، صص.93-94.

² العطري عبد الرحيم، الرحامنة، القبيلة بين المخزن والزواية، دفاتر العلوم الإنسانية، مطبعة طوب-بريس، الرباط، فبراير 2013م، صص.57-58.

³ Troin Jean-François, Les souks marocains ; marchés ruraux et organisation de l'espace dans la moitié nord du Maroc, Tome1, EDISUD, Aix-en-Provence, France, 1975, p.251.

⁴ بورقية رحمة، الدولة والسلطة والمجتمع: دراسة في الثابت والمتحول من علاقة الدولة بالقبائل في المغرب، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1919، ص.69.

⁵ Troin Jean-François, Les souks marocains..., op.cit., p.247.

⁶ Troin Jean-François, Les souks marocains..., op.cit, P.82.

⁷ المحمدي علي، التجارة والمجال القبلي، تنظيم التبادل واستقلال الجماعات، نموذج آيت باعمران، ضمن ندوة التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، عين الشق الدار البيضاء، القسم الثاني، 23 فبراير 1989م، ص.119.

⁸ روس. إ. دان، المجتمع والمقاومة في الجنوب الشرقي المغربي، المواجهة المغربية للإمبريالية الفرنسية 1881-1912م، ترجمة أحمد بوحسين، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2006، ص.139.

البوزيدي احمد، التاريخ الاجتماعي لدرعة (مطلع القرن 17- مطلع القرن 20) دراسة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال الوثائق المحلية، آفاق متوسطة للنشر، الدار البيضاء، 1994، ص.305.

¹⁰ روس. إ. دان، المجتمع والمقاومة في الجنوب الشرقي المغربي...، مرجع سابق، ص.139.

¹¹ Troin Jean-François, Les souks marocains..., op.cit., p.248.

المحمدي علي، التجارة والمجال القبلي...، مرجع سابق، ص.124.

¹³ المودن عبد الرحمان ، البوادي المغربية قبل الاستعمار، قبائل إيناون والمخزن بين القرن السادس عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم 25، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1995، ص.382.

¹⁴ العلمي أحمد، النقل والتنقل في المغرب خلال القرن 19م، الجزء الأول، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ المعاصر، كلية الآداب ظهر المهرز-فاس، 1999-2000، ص.235-236.

¹⁵ العلمي أحمد، النقل والتنقل في المغرب خلال القرن 19م...، مرجع سابق، صص.236-237.

¹⁶ الخديدي علال، من التاريخ الاجتماعي للمغرب، مؤسسة التزايل والمواصلات الداخلية والتدخل الأجنبي خلال القرن التاسع عشر، أعمال ندوة التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر التاريخ، الجزء الأول، كلية الآداب-الدار البيضاء، من 21 إلى 23 فبراير 1989م، ص.198.

¹⁷ De Foucauld Charles, Reconnaissance au Maroc, 1883-1884..., op.cit., p.7.

¹⁸ المحمدي علي، التجارة والمجال القبلي...، مرجع سابق، ص.124.

¹⁹ المرجع نفسه، ص.95.

²⁰ شروت دانييل ، تجارة الصويرة، المجتمع الحضري والإمبريالية في جنوب غرب المغرب 1844-1886م، تعريب خالد بن الصغير، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة نصوص وأعمال مترجمة 6، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، الطبعة الأولى، 1997، ص.198.

²¹ أفا عمر، التجارة المغربية في القرن التاسع عشر...، مرجع سابق، ص.286-294.

²² المودن عبد الرحمان، البوادي المغربية قبل الاستعمار...، مرجع سابق، ص.380.

²³ مزيان أحمد، المجتمع والسلطة المخزنية في الجنوب الشرقي المغربي خلال القرن التاسع عشر (1845-1912)، الجزء الثاني، بحث لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ، كلية الآداب، الرباط، 1998، ص.373.

²⁴ بوعملات منعم، الاستعمار الفرنسي بالمغرب...، مرجع سابق، ص.96.

²⁵ ابن البشير بوسلام محمد، تاريخ قبيلة بني ملال 1854-1916، جوانب من تاريخ دير الأطلس المتوسط ومنطقة تادلا، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1991، ص.126.

²⁶ المحمدي علي، التجارة والمجال القبلي...، مرجع سابق، صص.120-121.

²⁷ مزيان أحمد، المجتمع والسلطة المخزنية...، مرجع سابق، ص.374.

²⁸ Skelly Ponasik Diane, Les fonctions modernes du souk marocain, Bulletin économique et social du Maroc, n°128-129, sans date, pp.159-160.

²⁹ مزيان أحمد، المجتمع والسلطة المخزنية...، مرجع سابق، ص.378.

³⁰ Skelly Ponasik Diane, Les fonctions modernes du souk marocain , Bulletin économique et social du Maroc, op. cit., p.155.

- ³¹ مزيان أحمد، المجتمع والسلطة المخزنية ...، مرجع سابق، ص.378
- ³² بورقية رحمة، الدولة والسلطة والمجتمع...، مرجع سابق، ص.70.
- ³³ المرجع نفسه، ص.71.
- ³⁴ كنيب محمد، المحميون، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة نصوص بحوث ودراسات رقم 47، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط، الطبعة الأولى، 2011م ص.195-196.
- ³⁵ المودن عبد الرحمان، البوادي المغربية قبل الاستعمار...، مرجع سابق، صص.381-381.
- ³⁶ مزيان أحمد، المجتمع والسلطة المخزنية ...، مرجع سابق، ص.373.
- ³⁷ Le commandant Haillot, Les beaux voyages, Le Maroc (Hier et aujourd'hui), Les Arts graphiques Editeurs, Vincennes, 1991, p.102.
- ³⁸ Le commandant Haillot, Les beaux voyages..., op.cit., p.111.
- ³⁹ Skelly Ponasik Diane, Les fonctions modernes du souk marocain , Bulletin économique et social du Maroc op. cit., p p.155-177.
- ⁴⁰ Troin Jean-François, Les souks marocains..., op.cit., op. cit., p.111.
- ⁴¹ أفا عمر ، التجارة المغربية في القرن التاسع عشر...، مرجع سابق، ص.281.
- ⁴² أسبينيون روبر، أعراف قبائل زيان (ترجمة محمد أوراغ)، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مركز الترجمة والتوثيق والتواصل، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2007، ص.23.
- ⁴³ قدر عدد الفرنسيين القاطنين بالمدن المغربية سنة 1921م ب 49.000 فرنسي منهم 41.000 بالمدن و 8.000 فقط بالمراكز الصغيرة. المصدر:
- Jacqueton G., La colonisation française au Maroc, Ann. Geo., t.33, n° 183, 1924, p.308.
- ⁴⁴ الصنهاجي أنس، لتحولات الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة دكالة...، مرجع سابق، ص.175.
- ⁴⁵ Dresch Jean, Graphique des superficiesensemencées et de la production pour les principales céréales marocaines, B.E. M., v1, n°3, Janvier 1934, p.153
- ⁴⁶ Leclerc René, Questionnaire commercial, Archives Berbères, Volume 1, Fascicule 1, 1915, p.21.
- ⁴⁷ بوعملات منعم، الاستعمار الفرنسي بالمغرب...، مرجع سابق، ص.99.
- ⁴⁸ Troin Jean-François, Les souks marocains..., op.cit., p.84.
- ⁴⁹ بوعملات منعم، الاستعمار الفرنسي بالمغرب...، مرجع سابق، ص.99.
- ⁵⁰ المرجع نفسه، ص.94.
- ⁵¹ Troin Jean-François, Les souks marocains..., op.cit., p p.256-259.
- ⁵² بوعملات منعم، الاستعمار الفرنسي بالمغرب...، مرجع سابق، ص.101.

⁵³كنينح العربي، آثار التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن بالقبائل في القرن التاسع عشر، نموذج قبيلة بني مطير (آيت مطير)، مطبعة أنفو-برانت، فاس، 2004، ص.134.

⁵⁴ Skelly Ponasik Diane, Les fonctions modernes du souk marocain , Bulletin économique et social du Maroc op. cit., p.160.

⁵⁵La renaissance du Maroc..., op. cit., pp.313-314.

⁵⁶ Troin Jean-François, Les souks marocains..., op.cit., p.121.

⁵⁷بوعملات منعم، الاستعمار الفرنسي بالمغرب...، مرجع سابق، صص.99-100.

⁵⁸ Troin Jean-François, Les souks marocains..., op.cit., p.119.

⁵⁹ Skelly Ponasik Diane, Les fonctions modernes du souk marocain , Bulletin économique et social du Maroc op. cit., pp.162-163.

⁶⁰ Troin Jean-François, Les souks marocains..., op.cit., p.120.

⁶¹Troin Jean-François.,op. cit., p.120.